

واقع وآفاق المقاوالتية في القطاع الرياضي الجزائري

The reality and prospects of entrepreneurship in the Algerian sports sector

عبدالرزاق بوعيطة^{1*}، توفيق بوعيطة²

¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي بج بوعريج (الجزائر)، abderrezzak.bouaita@univ-bba.dz

² مخبر SPAPSA (الجزائر)، t.bouaita@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/13

تاريخ الاستلام: 2022/11/28

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المقاوالتية في القطاع الرياضي الجزائري؛ حيث ساهم تطور المجال الرياضي في مختلف الرياضات الجماعية والفردية من وجهة، و اتساع عدد الممارسين والمتابعين له حول العالم من وجهة أخرى في أن أصبحت العلاقة بين الرياضة والاقتصاد علاقة تلازمية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة، منها أن أهم عقبة تواجه خريجي المعاهد الرياضية في عالم المقاوالتية هي عنصر التمويل وهذا نظرا لعدم توفر الضمانات بالإضافة إلى ضعف عنصر الخبرة في إدارة المشاريع؛ وأيضا توضح إمكانية استعمال آليات أخرى للمقاوالتية مثل المقاوالتية الرقمية التي ينبغي على أصحاب القطاع الرياضي استغلالها لتقديم مختلف الخدمات الرياضية للمجتمع الجزائري؛ حيث أن العديد من المدربين الرياضيين حول العالم يستعملون المقاول الرقمية للتسويق والدعاية والترويج لخدماتهم الرياضية من خلال صناعة المحتوى والتأثير عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع والتطبيقات الرياضية وقنوات اليوتيوب؛ لدى تعتبر المقاوالتية الرقمية من أنسب الحلول في الوقت الراهن لطلبة القطاع الرياضي للراغبين في ولوج عالم المقاوالتية.

كلمات مفتاحية: المقاوالتية، القطاع الرياضي، التمويل، المقاول الرقمية.

تصنيفات JEL : M13، F65، L80

Abstract:

Our objective through this study to identify the reality of entrepreneurship in the Algerian sports sector; Where the development of the sports field in various collective and individual sports on the one hand, and the expansion of the number of practitioners and followers throughout the world on the other hand, have contributed to the fact that the relationship between sport and the economy becomes a correlative relationship.

A set of important results have been achieved, the most important obstacle faced by graduates of sports institutes in the corporate world is the element of financing, and this is due to the lack of guarantees, in addition to the weak element of project management experience; the results also show the possibility of using other entrepreneurial mechanisms such as digital entrepreneurship, which the owners of the sports sector should exploit to provide various sports services to the Algerian society and thus add or create value, and to many sports coaches around the world use digital entrepreneurship to market, publicize and promote their sports services by creating content and influencing social media, websites, sports apps and YouTube channels; Therefore, digital entrepreneurship is considered one of the most suitable solutions at present for students in the sports sector who wish to enter the world of entrepreneurship.

Keywords: Entrepreneurship; sports sector; finance; digital entrepreneurship.

JEL Classification Codes: M13,F65, L80

1. مقدمة:

تمثل ظاهرة المقاولاتية (ريادة الأعمال) والاهتمام بالمشاريع الناشئة لاسيما المبدعة والمبتكرة منها أحد التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تتبناها الكثير من الدول كمقاربة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولعل النجاح الذي لقيته برامج الدعم والمرافقة على اختلافها وتنوعها في الدول الرائدة في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة والصين واليابان وسنغافورة، قد جعل منها مقاربة فعالة لتنمية روح ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر والمبادرة وتشجيع الإبداع والابتكار. (بن قطاق، 2021، صفحة 186)

وقد أخذ مفهوم المقاولاتية في السنوات الأخيرة بعدا جديدا لا يقتصر فقط على منظور إنشاء المؤسسات الصغيرة والذي يبقى السمة الأبرز لهذا المفهوم، ولكن بالإضافة إلى ذلك فهي تمثل مشروع مجتمع يهدف إلى التنمية المستدامة؛ فمفهوم التنمية في المجتمعات تغير من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي إلى مفهوم آخر يعتمد على ما تنتجه هذه المجتمعات من أفكار جديدة وما تولده من تطبيقات مستحدثة (الإبداع والابتكار)، والذي يقود به أفراد المجتمع بصفة فردية، أو جماعية، من خلال مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (رحيل، 2020، صفحة 02)

فالتغيرات الاقتصادية فرضت في الآونة الأخيرة على الاقتصاد ضرورة الاهتمام بتنوع الدخل الوطني وتبني الفكر المقاولاتي كمدخل لتحقيق هذا الهدف؛ حيث شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحويلات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتدليل كافة الصعوبات التي تواجهها، والخروج من دائرة الفقر والهميش وبالتالي العمل على خلق القيمة المضافة. (رمانة و توات، 2022، صفحة 28)

ومن بين المجالات التي تعمل على خلق قيمة مضافة وتحمل أبعاد تربوية وتنموية واجتماعية واقتصادية وتعتبر جزء رئيسي من أجزاء التنمية الاقتصادية والبشرية وتمكن الإنسان من تفجير طاقاته نجد القطاع الرياضي؛ فهذا القطاع يعد من بين أحد الأسباب لرقى المجتمعات وهي نشاط إنساني لا ينفصل عن النشاطات الإنسانية الأخرى، فالرياضة أصبحت في وقتنا الحالي عملية تجارية مربحة في كثير من بلدان العالم، ويمكن للمقاولاتية في هذا المجال أن تعمل على خلق القيمة، لذا فإن دول العالم الكبرى تولي اهتماما كبيرا لقطاع الرياضة وهذا معرفتهم بأن هذا المجال يعد جزء هام من أجزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1. مشكلة البحث:

انطلاقا مما سبق فالتطرق واقع وآفاق المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري أمر لا بد منه، وخاصة أن بلادنا تزخر بالكثير من الطاقات الرياضية والمتخرجين الجامعيين من مختلف المعاهد الوطنية للرياضة باختلاف

تخصصاتهم من تدريب رياضي، مجال الترويج، الصحة واللياقة البدنية، التسيير الرياضي، النشاط البدني المكيف، الإعلام الرياضي، التربية البدنية، أي أن القطاع الرياضي متعدد النشاطات ويمكن للمقاولات فيه أن تساهم في الأبعاد والأدوار الاجتماعية للعملية المقاولاتية، ولكن لابد من فهم حالة الواقع؛ فمن خلال هذه الدراسة نسعى لتبيان واقع وآفاق المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو واقع المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري؟

ولإحاطة بجوانب هذا البحث سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي العلاقة بين المقاولاتية والمسؤولية الاجتماعية ؟
- هل يمكن تفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري ؟
- كيف يمكن تفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري ؟

3.1. فرضيات البحث : نسعى في هذه الدراسة للتحقق من الفرضيات التالية

- هناك علاقة وطيدة بين المقاولاتية والمسؤولية الاجتماعية .
- يمكن تفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري .
- هناك آليات أخرى يمكن من خلالها تفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري .

4.1. أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري مع اقتراح بعض الآليات المناسبة للعمل المقاولاتي في المجال الرياضي بالنسبة للمتخرجين من المعاهد الوطنية الخاصة بالمجال الرياضي؛ وهذا حتى يتم المساهمة في خلق قيمة للمجتمع الجزائري .

5.1. منهجية البحث :

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والتحقق من الفرضيات المطروحة، نعتد في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة؛ بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها.

2. المقاولاتية وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية : الإطار النظري

1.2 مفهوم المقاولاتية :

المقاولاتية مفهوم قديم، استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية بداية القرن السادس عشر: المقاولاتية

(Entrepreneuriat) مشتقة من مقول (Entrepreneur)، وباللغة الانجليزية هي Entrepreneurship .

(جمعة، 2016، صفحة 14)

مصطلح المقاولاتية لغة يعني المحاولة، البدء أو الخوض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة (مهني، 2014،

صفحة 02)

أما اصطلاحا فتعرف المقاولاتية على أنه الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. (بدرابي، 2015، صفحة 34)

ومن بين مختلف الأعمال التي درست المقاولاتية يوجد مدارس فكرية رئيسية ذات أهمية كبيرة عرفت المقاولاتية حسب تصورات مختلفة ووجهات نظر متعددة كما يأتي :

الاتجاه الأول (إنشاء مؤسسات جديدة) والذي يتزعمه Gartner ؛ حيث يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، حيث يرى هذا الاتجاه ان عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز *Gartner* أساسا على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا بعدما كانت مجرد فكرة؛ ويشيد أيضا بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد. (دباح، 2012، صفحة 21)

الاتجاه الثاني (التعرف على الفرص واستغلالها) حسب هذا الاتجاه يعرف Venkataraman و Shane المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات، خدمات مستقبلية، والفرصة حسب *Casson* تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات وموارد أولية جديدة؛ بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمّنة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمّنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها، المهم في الموضوع أن هذا الاتجاه يركز على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة، وي طرح أيضا هذا الاتجاه بعض المشاكل الرئيسية في تصوره للمقاولاتية؛ حيث يفترض أن الفرص في الطبيعة كما هي، ويكفي امتلاك القدرة على معرفتها حتى نتمكن من امتلاكها وتحويلها لحقيقة اقتصادية، ولكن في الحقيقة يمكن أن تتشكل الفرص المقاولاتية من خلال عملية إنشاء النشاط وليست هي بذاتها نقطة الانطلاق، كما يركز هذا الإتجاه فقط على دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل. (الجودي، 2015، الصفحات 12 - 13)

الاتجاه الثالث (الازدواجية بين الثنائية الفرد - خلق القيمة) ويأتي هذا التيار أو الاتجاه ليركز على نواتج المقاولاتية وإنشاء مؤسسة وهي إنشاء الثروة في صورة إنتاج ومناصب شغل، واضعا بذلك الروابط والصلات بين المقاولاتية والنمو الإقتصادي، فحسب هذا التيار تتمحور المقاولاتية حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشأها؛ حيث يتزعم هذا التيار Bruyat الذي عرف المقاولاتية على أساس أنها العلاقة بين الثنائية

الفرد وخلق القيمة؛ حيث يعرب عن هذه العلاقة بأنها علاقة تبادلية حيث أن الفرد هو الذي يقوم بخلق القيمة وذلك تبعاً لأهدافه وإمكاناته والخصائص التي يتميز بها والعكس فإن خلق القيمة كذلك تؤثر في سلوك الفرد وقناعاته واهتماماته. (أيت، 2014، صفحة 136)

الاتجاه الرابع (الابتكار والتجديد) قام *Schumpeter* بإعطاء وجه آخر للمقاولاتية، وذلك بربطها بشكل واضح مع عنصر الابتكار؛ حيث تركز أعماله على بندين هامين: أولهما علاقة المقاولاتية بالابتكار، إذ أن "جوهر المقاولاتية يكمن في التنبؤ والاستغلال الأمثل للفرص الجديدة في الشركة من خلال إسهامات الإستعمال المغاير لموارد الوطنية التي تخصم (تنتزع) من خلال استخدامها الطبيعي وتخضع لتراكيبات جديدة"، أما البند الثاني فهو علاقة المقاولاتية بالتنمية الاقتصادية، إذ أن أهمية المقاولاتية لا تكمن فقط في تطوير الابتكارات ولكن تكمن في أن الابتكار يعتبر محرك أساسي للتنمية الاقتصادية ومؤشر هام لمعرفة صحة ووضعية اقتصاد بلد ما، ويساعد على معرفة وتقدير عدد براءات الاختراع وكذا معرفة عملية البحث والتطوير في المؤسسات، على أنه لا ينبغي النظر إلى علاقة المقاولاتية بالتنمية الاقتصادية من خلال الابتكار على أنها غاية بذاتها، بل باعتبارها عملية أو نشاط، فمن الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى مثل: التغيرات في توقعات المستهلكين، التطور في المنافسة، والتغيرات في التكنولوجيا... الخ، لا سيما أن الأسواق تتأثر في وقتنا الحالي بالعولمة. (جمعة، 2016، الصفحات 2-3)

من خلال كل ما سبق ذكره؛ يمكن أن نقول بان هذه الاتجاهات الفكرية متكاملة وأعطتنا لمحة جيدة في تعريف المقاولاتية، وبصفة عامة يمكن أن نعرف المقاولاتية على أنها مجموعة الجهود المبذولة والتي تسمح بإنشاء شيء جديد وقيمة للمجتمع (مؤسسة جديدة أو تطوير عمل مؤسسة قائمة)، من خلال البحث والتفكير، والشجاعة في أخذ المبادرة والرغبة في تحقيق الذات، والإبداع والابتكار، والاستعداد للمجازفة، وكل هذا عن طريق توفير الوقت والجهد والعمل بذكاء مع توفير رأس المال ومختلف الموارد الضرورية التي تساعد على تحقيق النجاح، وكل هذا بهدف تقديم قيمة معينة تعود بمنافعها الاقتصادية.

2.2 العلاقة بين المقاولاتية والمسؤولية الاجتماعية :

وردت عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية ولا يوجد تعريفا لها متفق عليه عالميا، فقد عرفها دروكر (Drucker 1977) بأنها: "التزام منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه": وكأنا هذا التعريف نستشف بان المسؤولية الاجتماعية كان ينظر لها في بداية الأمر على أنها عبء تتحمله المنظمة ومن مصلحتها التخفيف منه؛ وأما كارول (Carroll) وهو الذي يكتن بالأب الروحي لهذا المفهوم، فيرى بان المسؤولية الاجتماعية: "هي مسؤولية المنظمة اقتصاديا وأخلاقيا وقانونيا وخيريا"، أي أنه جزئها إلى جوانب أربع وهو ما لا نجد له انعكاسا في الواقع إلا بتفاعل هذه الجوانب دون تجزئتها؛ كما عرفت أيضا بأنها تمثل ذلك الالتزام الأخلاقي والتصرف المسؤول اتجاه مجموعة من الأطراف وهم أصحاب المصلحة، ومن أهم الأطراف المستفيدة من برامج المسؤولية الاجتماعية نجد كل من المجتمع والبيئة، وهذا يعكس أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليعزز دور ومكانة المنظمات في المجتمع ليس فقط ككيان

اقتصادي إنما ككيان اجتماعي يسهم في حل مشكلات المجتمع والحفاظ على البيئة التي يعمل في إطارها. (بن حكوم، 2021، الصفحات 63 - 64)

وخلال السنوات الأخيرة ظهر مفهوم المقاوالتية الاجتماعية وحظي بالكثير من الاهتمام، ومن بين أهم التعاريف التي قدمت للمقاوالتية الاجتماعية تعريف *Dees* سنة ، والذي أقر أن المقاوالتية الاجتماعية ما هو إلا حالة خاصة من المقاولين، وأن المقاولين الاجتماعيين هم الذين يؤدون دور التغيير في القطاع الاجتماعي من خلال : تبني مهمة لاستحداث أو الحفاظ على قيمة إجتماعية، الاعتراف والسعي بحماس إلى اقتناص فرص جديدة تخدم هذه المهمة، الانخراط في عملية الابتكار والتكيف والتعلم المستمر، التصرف بجرأة دون التقيد بالموارد المتاحة حالياً، إظهار إحساس قوي بالمساءلة أمام الفئات المستهدفة التي يتم خدمتها واتجاه النتائج التي تم التوصل إليها. (سلاطني، 2021، صفحة 99)

وتتمثل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، في مشاركتها في مفهوم التنمية المستدامة، وهي تقوم على ثلاثة أعمدة بيئية، اجتماعية واقتصادية، كما تلعب المسؤولية الاجتماعية للمقاولة دورا بارزا في الحفاظ على البيئة وتحسين مناخ العمل، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان. (بوقطف، بن مكي، وشاوش، 2019، صفحة 218)

وبناء على ما تقدم يمكننا القول أن المقاولة الاجتماعية هي مقاولة أنشأت لاعتبارات اجتماعية بالموازاة مع الهدف الاقتصادي الذي تقوم عليه المؤسسات عموما؛ أو هي مقاولة مسؤولة اجتماعيا في أصلها أو نشأتها، كما أن هناك نوعين من المؤسسات في مجال المسؤولية المجتمعية : المؤسسات المبادرة والتي تجعل من المسؤولية المجتمعية مجال نشط لها منذ البداية، والمؤسسات التفاعلية التي وضعت استراتيجيتها للنشاط بعد عدة سنوات من وجودها. (بن حكوم، 2021، صفحة 64)

وحتى نفسر العلاقة بين المقاوالتية والمسؤولية الاجتماعية بشكل جيد، نجد دراسة (براهمي، 2021) بعنوان : " المقاوالتية الاجتماعية والمقاوالتية: دراسة تحليلية مقارنة"؛ حيث قد توصلت الى خلاصة مفادها أن المقاوالتية الاجتماعية هي نوع من أنواع المقاوالتية بشكل عام، وتستمد منها خصائصها القاعدية كغيرها من الأنواع الأخرى إلا أنها تتميز عن باقي الأنواع من حيث طبيعة الهدف المتمثل في خلق القيمة الاجتماعية والمهمة المتمثلة في احداث التحول الاجتماعي الطويل المدى، وينعكس ذلك بالضرورة على بعض العوامل التي تدخل في تحديد المفهوم كالخصائص المميزة للمقاوالتية الاجتماعية وخاصة امتلاك رأس مال اجتماعي، ابتكار اجتماعي ومهارات قيادية كإيجابية؛ إضافة إلى المحددات والظروف المسببة لهذا النوع من المقاوالتية كالمشكلات الاجتماعية والدوافع الكامنة للمقاولين الاجتماعيين، تنوع مصادر التمويل في مقابل محدوديتها في المقاوالتية، مع سهولة تعبئة الموارد البشرية وصعوبة الحفاظ عليه في مقابل صعوبة تعبئة المورد البشري وسهولة الحفاظ عليه في المقاوالتية.

وما يجب التنويه إليه هو أهمية المهمة الاجتماعية بالنسبة للمقاوالتية الاجتماعي، فهي تمثل التزام المقاوالتية تجاه المجتمع، وهي أيضا بمثابة تحدي بالنسبة للمقاوالتية من أجل إيجاد حلول لمشاكل المجتمع في مختلف المجالات من صحة، تعليم، تطوير الاقتصاد، السياس؛ بالإضافة إلى المشاكل الثقافية المرتبطة بالفقر، وهناك العديد من

المجالات التي يمكن للمقاولين الاجتماعيين التدخل فيها؛ حيث حدد كل من براسزكير ونواك (*Praszkiar and Nowak*) قائمة بالمواضيع التي تحمل مشاكلا اجتماعية تحتاج حلولا وهي: الشيخوخة، الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الإعاقات، التمييز العنصري ضد الأقليات، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، انتاج وتوزيع الطاقة، البيئة، الصحة، الفقر، الطاقة المستدامة، البطالة، تنمية المناطق الريفية. (سلاطني، 2021، صفحة 101)

ومن بين المجالات الخصبة في المجتمع الجزائري ويمكن أن يكون للمقاولين الاجتماعيين دور فعال بها، نجد ميدان الصحة، فميدان الصحة ميدان شاسع ويندرج فيه الكثير من المفاهيم، من بين هذه المفاهيم نجد ميدان الرياضة، أو الممارسة الرياضية من أجل الصحة؛ حيث في وقتنا الحالي يوجد أشخاص كبار في السن بمعدل 70 سنة يتمتعون بصحة جسمية سليمة ولا يعانون من أمراض مزمنة (كالضغط والسكري) بل ويمارسون رياضات تتطلب كتلة عضلية لا بأس بها وقد لا يستطيع شباب مجاراتهم؛ فالصحة الجسدية وسلامة الأفراد من الأمراض لا تكون إلا بتعميم فكرة ممارسة الرياضة للجميع لأن الرياضة تقلل الأمراض وتحسن الصحة واللياقة البدنية (الدورية والتنفسية)، وهناك الكثير من البلدان العربية والشرق أوسطية سطرت أهداف مقاولاتية اجتماعية بغرض تعميم ثقافة الممارسة الرياضية حتى تحسن من صحة مواطنيها، فالبنظر الى اكثر مسببات الوفاة في البلاد المجاورة والبلدان العربية نجد أمراض القلب وهذا راجع الى نقص الصحة وأسلوب الحياة الخالي من الحركة والرياضة، وبعدها نجد مرض السكري وضغط الدم وكلها امراض يمكن تجنبها من خلال اسلوب الحياة الصحية والممارسة الرياضية.

فالقطاع الرياضي يعتبر من بين القوى الناعمة القادرة على تعزيز الإنجازات ومواصلة التقدم والتحسين في المجالات كافة؛ حيث يمكن للمقاولين الاجتماعيين في بلادنا أن يركزوا على تطبيق الاحتراف الحقيقي لصناعة أبطال أولمبيين وهذا بالتركيز على المراحل السنية الصغيرة؛ حيث يمكن إنشاء أكاديميات متخصصة في كل الألعاب الرياضية، ويمكن انشاء مدن رياضية متكاملة وإنشاء مدارس للموهوبين رياضيا حتى يتم احتضان مواهبهم منذ الصغر (للتدريب والتأهيل الرياضي والدراسي)، كما يمكن التركيز على مختلف البنى التحتية والمنشآت الرياضية لجميع الألعاب (وليس كرة القدم فقط)، والتحول الى الاستثمار في مختلف الاندية الرياضية حتى يتم تقليل الدعم الحكومي عن بعض الدخلاء على المجال الرياضي في الجزائر (كثير منهم عاثوا فسادا في المال العام وساهموا في تدني المستوى الرياضي الجزائري)؛ مع دراسة التجارب الناجحة في الاستثمار في هذا المجال، أي السير نحو صناعة أندية استثمارية، وكل هذه الأفكار إن طبقت ستمنح فرص للكثير من الكوادر الشابة المؤهلة لتطبيق الأفكار الرياضية الجديدة المواكبة للتطورات الرياضية في العالم (أي توفير فرص شغل للإطارات الرياضية والاستفادة منهم بشكل ممتاز)، كما أن أقل شيء يمكن أن يقوم به المقاولون الاجتماعيون في بلادنا ولن يكون مكلف لهم هو الاهتمام بالرياضة المدرسية من خلال توفير الموارد الضرورية التي تؤدي إلى إنجاح دورات المدارس وهذا بغرض اكتشاف المواهب الشابة في مختلف الألعاب الرياضية وحتى يتم نشر ثقافة الممارسة الرياضية للنشء الصاعد، كل هذه الأفكار ستؤدي إلى بناء قاعدة رياضية قوية تعود بالنفع على المجتمع وعلى المقاولين في هذا المجال، فانتشار الممارسة الرياضية لها آثار إيجابية كثيرة ومهمة جدا، اكتساب الصحة للناس واقتصادية بسبب توفير موضوع الرعاية

الصحية، وفي النهاية جودة الحياة بشكل عام للإنسان سترتفع .

ومن هذا المنطلق لا بد أن نتكلم عن الدور الاجتماعي للمقاولاتية والتي تتمثل فيما يلي :

➤ **أولا :** خلق مناصب الشغل في الجزائر، خلال السنوات الأخيرة وبفضل خلق أكثر من 60000 مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة، تم استحداث أزيد من 1,2 مليون منصب شغل مما ساهم فعلا في انخفاض معدلات البطالة حيث ارتفع عدد مناصب العمل المستحدثة من 766678 في 2004 إلى 1298253 في 2007 إلى 1605329 وفي 2009 مما يعني ارتفاعا بنسبة 109 % بين سنتي 2004 _ 2009، أي أن هذا القطاع يشغل 77,6 % من مجموع الوظائف حسب إحصائيات سنة 2009، وفي نهاية 2012، المجموع المتراكم للوظائف التي استحدثتها هذه المؤسسات هو 1800742 وحدة بارتفاع 7,44 % مقارنة بسنة 2011، هذه الأرقام توضح فعلا مساهمة وأهمية قطاع المقاولاتية الخاصة عكس المؤسسات العمومية. (مزبان وعماروش، 2018، صفحة 103)

وفي القطاع الرياضي نجد العديد من الدول قد استطاعت أن تنشأ علاقات متشابكة وحتى مهن متخصصة، ففي فرنسا مثلا هناك ما يقارب 300,000 شخص يمارسون مهن مرتبطة بالرياضة، إداريين، محللين، مستشارين، خبراء، إعلاميين، ...إلخ، وبعبارة مختصرة شكلت الرياضة لنفسها خصوصا في الدول المتقدمة قطاعا اقتصاديا منتجا تزداد أهميته وتظهر معالمه يوما بعد يوم. (بربريس، 2017، صفحة 183)

➤ **ثانيا :** عدالة توزيع الدخل وجود مقاولات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة تساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل وهذا يساعد في توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة؛ كما أن عدالة توزيع الدخل ستساهم في المسؤولية الاجتماعية من خلال ابتكار منتجات وخدمات تخدم البيئة ومتطلبات المجتمع وتساهم في الدعم الاجتماعي من خلال الحد من البطالة، محاربة الفقر والآفات الاجتماعية، وتدعم الصحة والتعليم والرياضة والمواهب وتنمية المناطق النائية. (فنيط و بورمة، 2018، صفحة 124)

➤ **ثالثا :** الحد من الفقر وتنمية المناطق المعزولة والأقل تنمية يمكن اعتبار المؤسسات المصغرة آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين، وسرعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية والأقل نموا أو الأكثر احتياجا للتنمية، الأمر الذي يمنح هذه الأقاليم فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع، فضلا عن احتوائها للأثار الاجتماعية السلبية ببرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية مند بداية عقد التسعينات أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية. (بوحجر، 2020، الصفحات 80 - 81)

➤ **رابعا :** محاربة الآفات الاجتماعية مما لا شك فيه أن ممارسات الهيكلية تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، والتسريح من العمل، والبطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم، وفي أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة، إلى دفع الشباب إلى هامش

المجتمع، فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات.
(الجودي، 2015، صفحة 48)

وبالنظر إلى القطاع الرياضي نجد أن من أهم فوائد ممارسة الرياضة وخاصة للشباب، نجد أنها تبعدهم عن المجالات الخطيرة والسيئة، وكمثال جيد عن أحد مشاهير الرياضة في العالم نجد الرياضي المحترف في الدوري الأمريكي لكرة السلة ليبرون جيمس، يقول: الرياضة هي التي أخرجتني من عالم العصابات والمخدرات، كانت الرياضة هي مخرجي من هذا المجال، فالشباب يتمتعون بطاقات كبيرة وبلدنا خزان كبير للمواهب والطاقات الرياضية، إن لم يخرجوا هذه الطاقات في الرياضة سيخرجونها في أشياء ضارة، وهنا سيكون للمقاوالاتية الاجتماعية دورها الحاسم والفعال في استغلال طاقات الشباب الرياضية من أجل تحقيق الاحتراف الرياضي ومن ثم الولوج إلى عالم الاستثمار الرياضي وصناعة الأبطال الأولمبيين وتصدير هذه المواهب إلى كبار الأندية العالمية الأوروبية وفي شتى مجالات الرياضة.

3. المقاوالاتية في القطاع الرياضي الجزائري

1.3 واقع المقاوالاتية في القطاع الرياضي الجزائري :

بالنظر إلى الأرقام التي تحققها الرياضة اقتصاديا نجد على سبيل المثال أن نسبة مساهمة الرياضة في الإقتصاد الإنجليزي قد بلغ 20,3 مليار جنيه إسترليني في عام 2010 قبل الأولمبياد 2012، أي ما نسبته 1,9 % من إجمالي الدخل في إنجلترا، موفرة بذلك نحو 400,000 وظيفة متعلقة بالنشاط الرياضي والأنشطة المتصلة بالرياضة بنسبة 2,3 % من بين جميع الوظائف في إنجلترا وهذا ما جعل الرياضة ترتب ضمن أعلى 15 قطاعا إقتصاديا في إنجلترا متجاوزة بذلك صناعة السيارات، وخدمات الإتصالات، والخدمات القانونية، والمحاسبة، والنشر والإعلان والمرافق العامة. (منججي، 2015، صفحة 01)

فالقطاع الرياضي والممارسة الرياضية لم تعد تنحصر ضمن مفهوم الترفيه والتنشيط الرياضي ذي الصبغة التنافسية بل أصبحت ترمي إلى أبعاد اجتماعية و اقتصادية و سياسية بحتة، و ذلك نظرا للعناية الفائقة الموجهة من قبل الدول فقد عملت على تأطير القطاع الرياضي وتوفير الإحاطة المادية والمعنوية والإدارية اللازمة للهياكل الرياضية للرقى بالقدرات و المؤهلات البدنية والذهنية للفرد والمجموعة وحسن التنظيم والتسيير والتصرف الإداري للهياكل الرياضية؛ وبالتالي تحقيق النجاحات والنتائج المنتظرة للرياضة والتظاهرات الرياضية محليا وطنيا ودوليا. (خلوفا و بن عبد الكريم، 2019، الصفحات 39 - 40)

ومن بين الإشكاليات التي قد تعيق المقاوالاتية في القطاع الرياضي الجزائري نجد عامل الخبرة، فعامل الخبرة مهم جدا في ممارسة المقاوالاتية للمشاريع الرياضية الهادفة ذات الأثر الاجتماعي، فحتى يتم إحداث المقاوالاتية في القطاع الرياضي بشكلها التام لابد أن تكون المشاريع الرياضية تضم أكثر من فعالية رياضية حتى يتحقق مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاوالاتية (خصوصا خلق مناصب شغل)؛ والكثير من المدربين في المجال الرياضي لا يمتلكون خبرة سابقة في مزاولة المشاريع المقاوالاتية ذات الاطار الاجتماعي والتي تضم المنشآت ذات الرياضات المتعددة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن النظام البنكي الجزائري عادة ما يولي اهتمامه للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير، وهشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يعتبر من بين الصعوبات المالية التي قد تواجه هذه المؤسسات، نظرا للدور الفعال الذي تقوم به البنوك الجزائرية، إلا أن هناك تحفظا كبيرا منها في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما تقع في مشاكل لتمويل نشاطاتها، وهذا بدوره يهدد بقاء واستمرار هذه المؤسسات، فعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بنظرة البنك للمؤسسة على عدم قدرتها لتسديد أموالها، والتي تكون في الغالب عبارة عن قروض قصيرة الأجل أو قروض متوسطة وطويلة الأجل؛ حيث يعتبر البنك أن التسديد هو الخطر الأكبر على المركز المالي له، كما أن الموافقة على القرض البنكي من العمليات الصعبة والأساسية للبنك. (غربي، 2015، صفحة 121)

كما أنه يوجد إشكال آخر يتمثل في أن المدربين الرياضيين المقاولين لبعض المشاريع الرياضية (مثل صالات بناء الأجسام واللياقة البدنية) تجدهم غير مسجلين لأوراقهم الثبوتية، ورقم أعمالهم أو رأس المال يكون مسجل بطريقة مصغرة، أي تصغير رأس المال من أجل التكلفة الضريبية وهذا ما يجعلهم مسجلين في النظام الجزائي؛ فمعظمهم يقومون بتصغير وتقليص رأس الأموال (كمثال يقومون بتسجيل 10 أو 20 مليون دينار جزائري)؛ حيث يقومون بوضع هذه الأرقام المصغرة حتى يتهربون من الرسوم الضريبية وبهذا الشكل لن يستطيعوا الاستفادة من ميزة أخذ التمويلات من المصارف أو أن المصارف البنكية لن تقوم بتمويلهم نتيجة السمعة السيئة، وهذا لن يخدم مصلحة المقاولاتية الاجتماعية في المجال الرياضي، وفي هذا الجانب تجد من يريد فعلا أن يطبق الجانب الرياضي الفعال والهادف اجتماعيا غير قادر على تطبيق الأفكار الهادفة الخالقة للقيمة الاجتماعية، وهذا هو واقع الحال.

فعلى سبيل المثال في بلادنا نجد تجارة المكملات الغذائية للاعبين بناء الأجسام واللياقة البدنية، ومع انتشار ثقافة الممارسة الرياضية لهذه الرياضات يتجه الكثير من شبابنا إلى استعمال هذه المكملات الغذائية، هناك بعض الأنواع من هذه المكملات مثل مكملات الكاربوهيدرات، يؤدي استعمالها المفرط ولمدة زمنية طويلة إلى الإصابة بأمراض مزمنة مثل مرض السكري أو السكري من النوع الثاني (مقاومة الأنسولين)، لأن السكريات المستعملة في كل أنواع مكملات الكارب هي سكريات ذات نوعية رديئة وهي تقوم بتحفيز حاد جدا لهرمون الأنسولين داخل الجسم البشري بغرض تفعيل العمليات الأيضية للبناء العضلي للجسم .

وهذا دليل على عدم اهتمام التجار بالقيمة الاجتماعية للمقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري، فأهدافهم تنحصر في الفوائد الربحية من هذا المجال، أما أصحاب القطاع الرياضي من رياضيين جامعيين ونخب رياضية وإطارات من المعاهد العليا للرياضة والشباب سيكون هدفهم خلق قيمة اجتماعية صحية تفيد المجتمع في موضوع الرعاية الصحية الجسدية وأسلوب الحياة الصحي الخالي من الأمراض.

إذن من خلال كل ما سبق يمكننا القول بأن المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري موجودة ومفعلة، لكن أغلب المقاولين فيها ليسوا من أصحاب القطاع الرياضي، وهذا لن يخدم المجتمع والأفراد بشكل جيد؛ لأن المقاولين

التجار لن يخاطروا بترك خدمة البيع والشراء للسلع في مقابل تقديم الخدمات الرياضية من تدريب و تأطير وإدارة رياضية، وهو ما يؤدي إلى بقاء المقاولين التجار في خدمة البيع والشراء فقط (كخدمة بيع المعدات والأجهزة الرياضية والمكملات الغذائية)، والرياضة في مفهومها العام تعتبر ممارسة وليست تجارة، فخدمة التدريب الرياضي والتسيير الرياضي وإعادة التأهيل الحركي للمصابين والتعليق الرياضي و تأطير الأطفال الصغار حركيا في مختلف الرياضات الفردية (كالكاراتيه والجودو والكونغ فو) أو في الرياضات الجماعية (ككرة القدم وكرة السلة وكرة الطاشره واليد) تتطلب مدربين متخرجين من معاهد الرياضة عبر التراب الوطني؛ فالتشعب في الممارسات الرياضية وتوفير المنشآت الخاصة بها هو ما سيؤدي إلى توفير مناصب الشغل وتنمية للمناطق المعزولة و إبعاد للشباب عن الآفات الاجتماعية؛ وفي نفس الوقت الاستفادة ماديا، أما بالنسبة للتجار سيكون الهدف واضح وهو التجارة فقط.

كل هذه الأفكار ستقودنا إلى حاجة طلاب معاهد التربية البدنية والرياضية إلى دراسة المقاولاتية لكي يستطيعون تجسيد أفكارهم الرياضية الصغيرة على أرض الواقع وخصوصا أن المجال الرياضي يعتبر مجال خصب ويضم الكثير من الألعاب والفعاليات الرياضية وبلادنا تزخر بالكثير من الموهوبين والممارسين لمختلف الرياضات الجماعية والفردية؛ ففي هذا الإطار توصلت دراسة (صواش ودحية، 2022) بعنوان: مستوى التوجه المقاولاتي لدى طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية إلى نتيجة مفادها أن طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية يملكون توجهها مرتفعا نحو العمل المقاولاتي، وهذا يفسر بأن هؤلاء الطلبة يمتلكون الرغبة والدافعية إلى ولوج عالم المقاولاتية وإطلاق مشاريع فردية؛ حيث شملت عينة البحث 52 طالبا على أعتاب التخرج من الجامعة في مستوى الثانية ماستر إضافة إلى طلبة الدكتوراه.

فالنظام الجامعي يلعب دورا رئيسيا في إنشاء ونشر ثقافة المقاولاتية؛ حيث تصر معظم الحكومات على الحاجة إلى زيادة وعي الطلاب بهذا المجال لتحفيز خلق القيمة المضافة، وبالتالي التنمية الاقتصادية، ونظرا لتطور عالم الشغل الذي سوف يندمجون فيه بعد دراستهم، يجب أن يكون طلاب اليوم قادرين على فهم ودمج البعد الاقتصادي أو حتى الريادي في مساعيهم المهنية، فالوعي المقاولاتي فد تؤدي بهم إلى النظر في إنشاء أعمال تجارية جديدة، وخلق قيمة وفرص عمل. (هاملي و حوحو، 2018، صفحة 626)

وفد قدمت الجزائر في هذا الصدد بتشجيع الشباب وخصوصا الشباب الجامعي على التوجه نحول العمل المقاولاتي من خلال المشاريع المصغرة والصغيرة وذلك باستحداث لأجهزة ومرافقة مقاولاتية؛ هذه الأجهزة قامت بتمويل العديد من المشاريع بعضها نجح والبعض فشل؛ لكن أغلب الدراسات التي أجريت في هذا المجال توضح أن إقبال الشباب الجامعي على هذه المشاريع يعتبر محدودا سواء عن طريق هذه الأجهزة أو من دونها وهذا قد يعود للكثير من الأسباب. (عبدلي وسايح، 2022، صفحة 147)

وبالرجوع إلى المجال الرياضي، نجد أن أهم العراقيل التي تواجه المقاولاتية في القطاع الرياضي هو عنصر التمويل، فغياب ثقة الأفراد بنجاح الفكرة المقاولاتية لطالب الدعم المالي لن يوفر له التمويل اللازم، هذا وسبل

التسويق التي تشكل تحديا في المجتمع الجزائري لغياب الانفتاح على التجريب، كما أن عامل السن والالتزامات العائلية والفساد والخبرات من أبرز العراقيل التي تحد من التوجه لريادة الأعمال؛ بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية البيروقراطية وغياب تحفيز الاستثمار وعوائق المكانة الاجتماعية بالحكم على المظاهر والتمييز الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع الجزائري. (بن قنزوع، 2022، صفحة 984)

فالتتمويل يعتبر العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التتمويل البنكي (فالبنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية وعدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبيا)؛ فحسب تقرير *Doing Business* للبنك العالمي فإن الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض؛ حيث أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97% منها مؤسسات عائلية، ومن جهة أخرى لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال. (مزبان وعماروش، 2018، صفحة 110)

أما بالنسبة للشباب الجزائري فميوله نحو الممارسة الرياضية كبيرة جدا، فلا بد أن تكون إدارة المقاولاتية الرياضية من قبل الأشخاص الفاعلين في القطاع الرياضي والدارسين لمختلف العلوم الرياضية من مختلف المعاهد الوطنية للشباب والرياضة أو في معاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، وهذا كي يكون هناك أهداف واضحة وخطط مستقبلية تؤدي إلى تحسين الصحة وتوفير مناصب شغل وتقضي أو تخفض من مختلف الآفات الاجتماعية التي تفتك بشباب الجزائر.

4. تفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري

1.4. طرق متاحة وفعالة يمكن من خلالها تفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري :

من المجالات التي تحمل أبعاد تربوية واجتماعية وتنموية واقتصادية وسياسية وتمكن الإنسان من تحرير طاقاته نجد القطاع الرياضي؛ فهذا القطاع يعد أحد أسباب رقي المجتمعات وهي نشاط لا ينفصل عن النشاطات الأخرى، فالرياضة أصبحت في وقتنا الحالي عملية تجارية مربحة في كثير من بلدان العالم، وغدا الاستثمار الرياضي من أهم ضروب الاستثمار الغائبة عن الدهن ومن أكثر الأسلحة فعالية. (الطويل و الحديدي، 2007، صفحة 304). فمع اقتران الرياضة بالاقتصاد أصبحت تمثل صناعة عالمية بلا منازع، وعلى ذلك نجد أن جميع مؤسسات المجتمع سواء العامة أو الخاصة أصبحت تنظر للرياضة على أنها مصدر للتمويل فنجد الجامعات والثانويات؛ على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تجري عقود رعاية لفرقها الرياضية والبطولات والمنافسات التي تنظمها مع شركات ومؤسسات اقتصادية لزيادة المداخل وتمويل أنشطتها. (منججي، 2015، صفحة 01)، أي أن القطاع الرياضي والمقاولاتية الرياضية في دول العالم المتقدمة نجحت في إنشاء علاقات متشابكة مع مختلف المؤسسات المجتمعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى حالة الجزائر نجد أن البنوك العادية أو الإسلامية لن تمنح تمويل لأصحاب القطاع الرياضي الذين لا يحوزون على ضمانات وخبرة وكفاءة مالية أو اقتصادية في إدارة المشاريع من هنا يمكن اللجوء إلى المقاولاتية الإلكترونية (المقاولاتية الرقمية) أي الاستعانة بعالم التكنولوجيا والإنترنت، فالمقاولاتية الرقمية تتمثل في تأسيس مشاريع جديدة وتحويل مشاريع قائمة؛ وذلك باستخدام تقنيات رقمية جديدة والاستفادة منها في تقديم السلع، الخدمات، التعليم، التدريب، الصحة، التجارة، وغيرها. (هنداوي وخماخم، 2019، صفحة 09)

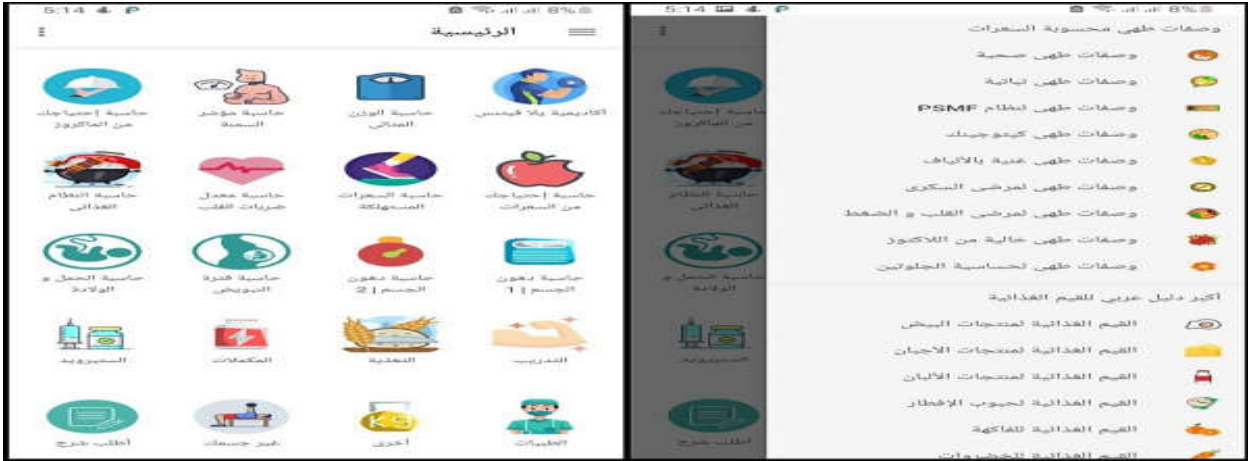
ومن أهم مميزات الريادة الرقمية، أنه يمكن مزاولة العمل وإدارته من أي مكان في العالم، يتوفر فيه اتصال بالإنترنت؛ وسهولة الوصول والانتشار إلى عشرات الآلاف من المستهلكين، علاوة على المرونة في الوقت، إذ يمكن لطبة العلوم الرياضية والمدربين لمختلف الرياضات من استغلال هذا الجانب وهذا حتى يتم الاستفادة من أوقات أكثر مرونة، تقليل التكاليف، سهولة الوصول إلى الكثير من المتعاملين، سهولة في الارتقاء (هنداوي، 2020، الصفحات 05 - 06):

ففي سنة 2013؛ تم تحميل 102 مليار تطبيق إلكتروني؛ حيث تحتوي كل من المتجرين *Play store* و *Store* عدد من التطبيقات تصل إلى مليون تطبيق، كما تبين من خلال دراسة للتعاون الأوربي أن سوق التطبيقات الإلكترونية الخاصة بالهواتف الذكية والحواسيب الكفية وغيرها من الأجهزة الذكية، على مختلف أنواعها ستحقق أرباحا تقدر ب 68 مليار أورو من الوقت الحالي الى سنة 2018. (رعاش، 2022، صفحة 39)

هذه الإحصائيات تدل على أن مجال المقاولاتية الرقمية من خلال التطبيقات الإلكترونية فقط، له فعالية كبيرة في توليد الكثير من الأرباح، وخصوصا أن الكثير من أفراد المجتمع تقوم باستعمال هذه التطبيقات وخاصة التطبيقات الرياضية، لذا من الأفضل لأصحاب القطاع الرياضي استغلال هذا المكون التكنولوجي واستعماله وتوظيفه في العملية التدريبية الرياضية؛ وللتطبيقات الإلكترونية مميزات مثل إمكانية الوصول لعدد أكبر من العملاء؛ إمكانية تطوير التطبيق وفقا لميزانية العميل؛ زيادة الربحية والعائد؛ انخفاض تكلفة التسويق والدعاية والإعلان للمنتجات؛ إتاحة العلامة التجارية على مدار الساعة ومن أي مكان. (رعاش، 2022، صفحة 39):

ومن الأمثلة الناجحة في هذا المجال نجد المدرب مينا أكرم مؤسس ممثل في الشكل الموالي:

شكل (01) : شكل توضيحي لتطبيق رياضي



المصدر: (مينا، 2020)

بداياته قام بإنشاء قناة على اليوتيوب (للتأثير وصناعة المحتوى الرياضي) وبعدها بثلاث سنوات توصلت قناته الى 300 ألف مشترك، فقام حينها بصناعة وإطلاق تطبيقه الخاص؛ كما قام بإطلاق خدمة التدريب والمتابعة الأونلاين؛ من خلال نظام المتابعة التدريبي الذي يشتمل على أنظمة غذائية ووصفات للطهي، وبرامج تدريبية، مع الرد على استفسارات المشتركين بشكل يومي، كما أن زوار موقعه الخاص تعدى 6 مليون شخص؛ وهذه صورة من إحصائيات الموقع ممثلة في الشكل التالي:

شكل (02) : إحصائيات زوار موقع أكاديمية بلافيتنس

مصدر	عدد الزوار
مصر	1.92 مليون
المملكة العربية السعودية	617 ألف
الجزائر	432 ألف
المغرب	238 ألف
العراق	167 ألف
الولايات المتحدة	93.7 ألف
الأردن	73.8 ألف
الإمارات العربية المتحدة	54.5 ألف
الكويت	44.9 ألف
تونس	38.7 ألف
سوريا	34 ألف

المصدر: (مينا، 2020)

فالمقاولاتية الرقمية في القطاع الرياضي موجودة ومفعلة وهناك الكثير من المدربين حول العالم من قاموا بإطلاق خدماتهم عبر الانترنت وحققوا نجاحات كبيرة من ناحية الانتفاع المادي والاجتماعي، كما أن الخدمات الرياضية عبر الانترنت لديها فوائد جمة على الصحة وعلى تحسين اللياقة البدنية والشكل الجسدي؛ وهناك العديد من الأشخاص بالملايين حول العالم من يستعملون هاته التطبيقات والمواقع عبر دفع اشتراكات شهرية أو سنوية أو مدى الحياة للاستفادة من برامج التدريب الموجودة عبر الانترنت، وهي تأتي ثمارها وتحقق الفائدة التي يهدف الناس إلى تحقيقها في المجال الرياضي؛ فالتدريب الرياضي من المنزل فقط عن طريق برنامج منتظم مع إتباع أكل صحي ومنظم من حيث

السعرات الحرارية، ومبرمج على احتياجات الشخص تؤدي إلى إحداث نتائج ماهرة، وهناك الكثير من المدربين من يعملون بهذا النظام ويحققون نتائج جد ماهرة في تطوير وتحسين المستويات الرياضية والصحية للناس؛ فالتطبيق الرياضي أو الموقع يعتبر كمؤسسة ناشئة تقوم بتسيير العمل الرياضي، تقوم بتسيير العارضين لخدمة التدريب وخدمة الرعاية الصحية الجسدية، أما الشق الثاني فيكون من الطالبين لمختلف هذه الخدمات، ويمكن أن يكون التدريب شخصي عن قرب أو عن بعد حسب رغبات العملاء.

إذا من خلال كل ما سبق يمكننا أن نعتبر المؤسسات الناشئة العاملة بالتكنولوجيا من أنسب الحلول لأصحاب القطاع الرياضي الجزائري في وقتنا الحالي؛ وخصوصا في ظل عدم القدرة على الانتفاع من التمويلات البنكية لبدء مشاريع مخصصة للأغراض الرياضية، فالمؤسسة الناشئة تعتمد على تمويل صغير غير مكلف والتكنولوجيا في وقتنا الحالي متوفرة بشكل كبير جدا والكثير من الناس يستعملون الانترنت بشكل يومي؛ كما أن هذه المؤسسة الناشئة إن لاقى ترحيب من الناس وأحدث أصحاب القطاع الرياضي فيها نتائج فعالة مع الكثير من العملاء استدخل فيها عناصر كثيرة كالخدمات التسويقية وخدمة تتبع العملاء؛ خدمة شكاوي العملاء، إتباع شكاوي المدربين، إتباع التسديد المالي للخدمات الرياضية من قبل العملاء، تسديد الرسوم المالية المتعلقة بالضرائب بعد 10 سنوات من الإعفاء الضريبي لأن هذه المؤسسة الناشئة تدخل في إطار الاقتصاد الرسمي وليس الاقتصاد الموازي.

وبالعودة إلى حالة المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري، نجدها موجودة ومفعلة ولكن ليست بالشكل التي تهدف إليه خصائص المقاولاتية، كما أن الكثير من المقاولين فيها عبارة عن تجار وليسوا من أصحاب القطاع الرياضي الدارسين للرياضة والمتحصلين على شهادات جامعية؛ وهناك فئة قليلة من أصحاب القطاع الرياضي من قاموا بافتتاح النوادي الرياضية المصغرة الخاصة بهم مثل (صالات لبناء الأجسام، أو صالة للرياضات القتالية أوقاعة للتمارين الهوائية واللاهوائية، أو قاعة لإعادة التأهيل الحركي للمصابين)؛ منهم من استفاد من أجهزة الدولة لدعم المقاولاتية ومنهم من كان مصدر التمويل الخاص به شخصي وبدون الإعتماد على أجهزة الدولة والبنوك العادية أو الإسلامية، ومعظم النوادي الرياضية المفتوحة (المؤسسة الفردية) قد تحقق دورا واحدا فقط من أدوار المقاولاتية الاجتماعية، قد تحقق محاربة الأوقات الاجتماعية وإبعاد الشباب عن خطر الإدمان للمخدرات؛ ولكنها لن تحقق بقية الأدوار الأخرى كتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة الجزائرية.

2.4 آفاق ترقية وتطوير المقاولاتية في الجزائر:

سياسة الدعم الحالية غير كافية من أجل ديناميكية حقيقية للمقاولاتية في الاقتصاد الوطني والذي من خلاله يمكن عرض الاقتراحات التالية (بخيتي، 2022، الصفحات 135 - 136 - 137 - 138) :

➤ أولا. فيما يتعلق بالمحور المالي :

✓ تنوع وتوسيع مصادر التمويل للاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأس المال المخاطرة، الصيرفة الإسلامية.

✓ تسهيل الحصول على التمويل البنكي بتعزيز الثقة بين البنوك والمقاولين وتشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك.

➤ ثانيا، فيما يتعلق بمحور الإبداع والابتكار:

✓ تشجيع إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال ترمين الأبحاث العلمية، نقل التكنولوجيا، تعزيز التعاون بين مراكز البحث والجامعات مع هيئات دعم ومرافقة المقاولين؛

✓ تحسين بيئة المشاريع المفاوضية خاصة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والتمويل ودور هيئات الدعم الموجهة للابتكار كالحظائر التكنولوجية.

➤ ثالثا، فيما يتعلق بمحور التعليم والتكوين :

✓ يجب تضمين تدريس المفاوضية في كل مناهج التعليم الوطني المهني والعالي في جميع التخصصات الاقتصادية، التقنية، والهندسية

✓ تقوية العلاقات بين عالم التعليم وعالم الأعمال من خلال تفعيل نشاط دور المفاوضية والحاضنات والحظائر التكنولوجية.

✓ إنشاء تخصصات حول مجال المفاوضية كتمويل المشاريع المفاوضية، الإبداع والابتكار، إنشاء وإدارة المشاريع، معتمدة على واقع الاقتصاد الجزائري وعلى مشاريع حقيقية.

➤ رابعا، فيما يتعلق بأجهزة الدعم والمرافقة :

✓ ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة، تطور رقم أعمال وأرباح هذه المؤسسات، توسع نشاطها.... الخ)

✓ التركيز على المشاريع الربحية والقطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، الرياضة.... الخ.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

➤ النتائج :

يمكن للمفاوضية في القطاع الرياضي الجزائري الاتجاه نحو المفاوضية الالكترونية؛ حيث يمكن للمتخرجين من معاهد الرياضة الولوج إلى عالم الشغل عن طريق تقديم الخدمات الرياضية للمجتمع عبر القنوات المتاحة في عالم الإنترنت، فالمفاوضية الرقمية تعتبر من أنسب الحلول في الوقت الراهن، وهي بمثابة فرصة متاحة وثرية بالنسبة لأصحاب القطاع الرياضي في الجزائر؛ حيث يوجد العديد من المدربين الرياضيين حول العالم حققوا نجاحات كبيرة وأسسوا مؤسسات ناشئة، وتمكنوا من تقديم الخدمات الرياضية عبر عالم الإنترنت، مما ساعدهم على تقديم قيمة إضافية للمجتمع ووصولوا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناصب للشغل

للمدربين والمبرمجين لعمليات الكمبيوتر للانترنت وافتتحوا شركاتهم الخاصة بالتدريب الأونلاين.

واقع الجزائر في المقاولاتية الرياضية لا يسمح لأصحاب القطاع الرياضي غير الحائزين على ضمانات وخبرة في مزاولة الأعمال المقاولاتية للمشاريع الرياضية، قد يسمح للتجار ولبعض أصحاب القطاع الرياضي الذين تتوفر فيهم شروط الضمان من أجل التمويل البنكي، ولكن المشاريع المقدمة والملاحظة لا تحدث ولن تقدم انتفاع مجتمعي من ناحية توفير مناصب الشغل؛ لذا فإن أحسن فكرة يمكن إتباعها لطلبة ومتخرجي الجامعات من المعاهد الرياضية الراغبين في ولوج عالم المقاولاتية الرياضية هو البدء بمشاريع الكترونية هادفة، وذات قيمة تقدم فيها خدمات رياضية فعالة، ومع التسويق والاجتهاد وتطبيق مختلف الأفكار الهادفة التي ترمي إليها الرياضة سيتم تحقيق النجاح؛ فالمقاول الناجح هو الذي يستغل أي مورد قد يمكنه من أداء أعماله، وعالم المقاولاتية الرقمية يعتبر من أحسن الموارد التي ينبغي على أصحاب القطاع الرياضي استغلالها.

وعلى أثره النتائج تم اقتراح التوصيات التالية :

- يجب على أصحاب القطاع الرياضي الراغبين في دخول عالم المقاولاتية استغلال عالم الرقمنة لإحداث نشاط تجاري، وهذا لميزة هذا العالم في التواصل وتقديم الخدمات لأكثر فئة ممكنة من الأشخاص؛ وخصوصا أن الكثير من الأشخاص بل بالملايين في الجزائر يستعملون الإنترنت ويشتررون منتجات وخدمات عبرها ؛
- تنظيم محاضرات وندوات وأيام تكوينية ودراسية في المقاولاتية الرقمية، لنشر الثقافة الرقمية في الوسط الجامعي؛
- ضرورة التركيز على التعليم المقاولاتي للطلبة بصفة عامة وعلى تعليم المقاولاتية الرقمية بصفة خاصة.

وفي الأخير يمكن أن نعتبر هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى في المستقبل، وهذا من أجل تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية في القطاع الرياضي بشكل أكثر من التفصيل.

6. قائمة المراجع:

1. إبراهيم خلوفة، وبوبكر بن عبد الكريم. (2019). رؤية مستقبلية للتخصص في تسيير الإدارة الرياضية (الإتحادات والهياكل الرياضية نموذجا). *مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية*، 02(04)، الصفحات 39 - 40.
2. أحمد بن قطاف. (2021). دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات - دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريج - *مجلة الباحث الاقتصادي*، 08(01)، صفحة 186.

3. أسية رحيل. (2020). دور المقاربات البداغوجية في تنمية الروح المفاوضية _ دراسة عينة من كليات الاقتصاد لجامعات الوسط _ (أطروحة دكتوراه). الصفحة 02. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة محمد بوقرة.
4. أشرف مهني. (2014). المرافقة المفاوضية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب _ فرع الجزائر _ (رسالة ماجستير). الصفحة 02. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
5. أعمار بلول. (2018). إشكاليات التنفيذ على الضمانات البنكية دراسة مقارنة في القانون الجزائري والفرنسي (أطروحة دكتوراه). الصفحات 5 - 6. كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري.
6. أكرم مينا. (2020). أكاديمية يلا فيتنس _ مقالات علمية موثوقة بالبحوث والدراسات. تاريخ الاسترداد 11/22/2022، من أكاديمية يلا فيتنس: <https://www.yallafitnessacademy.com/p/who-am-i.html>
7. المبارك رعاش. (2022). دور التطبيقات الالكترونية في تعليم وتعلم تلاميذ ذوي صعوبات التعلم على القراءة أنموذجاً. *Revue Educ Recherche*, 12 (01)، صفحة 39.
8. أمينة مزيان، و إيمان خديجة عماروش. (2018). دعم وتشجيع المفاوضية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات*, 03 (01)، الصفحات 103-110.
9. حمزة غربي. (2015). العوامل المحددة لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اتجاه الاستدانة البنكية طويلة الأجل _ دراسة تجريبية _ *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية*, 01 (01)، صفحة 121.
10. رشيد بوحجر. (2020). إشكالية تنمية الروح المفاوضية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية (أطروحة دكتوراه). الصفحات 80 - 81. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
11. رواء زكي يونس الطويل، و نبيل محمد صالح الحديدي. (2007). "أهمية الرياضة في الإقتصاد القومي". *مجلة تكريت للعلوم الإنسانية*, 14 (03)، صفحة 304.
12. سعيد فوزي أيت. (2014). دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (رسالة ماجستير). الصفحة 136. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
13. سفيان بدرأوي. (2015). ثقافة المفاوضة لدى الشباب الجزائري المفاوض (أطروحة دكتوراه). الصفحة 34. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

14. سفيان فنيط، و هشام بورمة. (2018). إدارة جودة المشروع الإستثماري العمومي "دراسة عينة من المشاريع الاستثمارية العمومية بولاية جيجل". *مجلة نماء للإقتصاد والتجارة*, 02(01)، صفحة 124.
15. شريف بربريس. (2017). إقتراح مشروع تمهيدي لتحسين المردود الاقتصادي للأندية الرياضية الجزائرية في إطار نظام القطاع الخاص (أطروحة دكتوراه). الصفحة 183. معهد التربية البدنية والرياضية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
16. صباح براهيمي. (2021). المقاولاتية الاجتماعية والمقاولاتية : دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*, 09(02)، صفحة 34.
17. عبد العزيز جمعة. (2016). المقاولاتية وبعد الثقافة الجهوية، مدخل استكشافي "دراسة ميدانية تحليلية". (رسالة ماجستير). الصفحات 2- 3- 14. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معسكر: جامعة مصطفى اسطمبولي.
18. عبد القادر هاملي، و مصطفى حوحو. (2018). محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي – دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي -. *مجلة اقتصاد المال والأعمال*, 02(04)، صفحة 626.
19. علي بخيتي. (2022). المقاولاتية كأداة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر للفترة 2000_ 2020 (أطروحة دكتوراه). الصفحات 135- 136- 137- 138. قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تيبازة: المركز الجامعي مرسلبي عبد الله.
20. علي بن حكوم. (2021). المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة _ دراسة حالة _ (أطروحة دكتوراه). الصفحات 63 - 64. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.
21. عيسى رمانة، و عدنان توات. (2022). واقع الفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة الجزائرية المقبلين على التخرج. *مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية*, 06(02)، صفحة 28.
22. عيسى صواش، و خالد دحية. (2022). مستوى التوجه المقاولاتي لدى طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، دراسة مقارنة على مستوى معهد بسكرة. *مجلة الإبداع الرياضي*, 13(01)، صفحة 280.
23. لطيفة عبدلي، و حمزة سايج. (2022). الفكر المقاولاتي لدى خريجي الجامعات في مناطق الهضاب العليا "ولاية البيض أنموذجا". *Revue Organisation et Travail*, 10(04)، صفحة 147.
24. محفوظ هنداي. (2020). المقاولاتية الرقمية كفرصة متاحة للطلبة الجامعيين لتحقيق مشاريعهم _ نموذج مقترح _ Digital Entrepreneur Ship As An Opportunity For Undergraduates To

- . Achieve Their Projects – proposed – Model. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 13 (03)، الصفحات 05 - 06.
25. محفوظ هنداي، و رمضان خماخم. (2019). المقاولاتية الرقمية كفرصة متاحة للمرأة خصوصا المرأة الريفية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة. 01(01)، صفحة 09.
26. محمد علي الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (أطروحة دكتوراه). الصفحة 48. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
27. محمد علي الجودي. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (أطروحة دكتوراه). الصفحات 12 - 13. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
28. محمود بوقطف، نجاه بن مكي، و نزيهة شاوش. (2019). المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري دراسة تحليلية سوسيو اقتصادية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 03(11)، صفحة 218.
29. مخلوف منجي. (2015). الجانب القانوني لإستثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة _ لكرة القدم _ بالجزائر (أطروحة دكتوراه). الصفحة 01. معهد التربية البدنية والرياضية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
30. نادية دباح. (2012). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها (رسالة ماجستير). الصفحة 21. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
31. نور الهدى بن قنزوع. (2022). دراسة تقييمية لرواسب العراقيل السوسيو ثقافية للعمل المقاولاتي ومدى تأثرها بالتنشئة الاجتماعية للمقاولاتية بولاية سطيف. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(02)، صفحة 984.
32. هاجر سلاطني. (2021). المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول (أطروحة دكتوراه). الصفحات 99 - 101. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.